



تقرير تحليلي عن أداء مجلس النواب

دور الانعقاد العادي الأول - الفصل التشريعي الثالث

قراءة رقمية وتحليلية في الأداء التشريعي والرقابي والمؤسسي، استناداً إلى نشرات مجلس النواب من العدد الأول حتى العدد الحادي عشر.

الفترة التي يغطيها التقرير: 12 يناير - 14 يوليو 2026



29 جلسة عامة
99 ساعة و 19 دقيقة

1,322 مشاركة نيابية بالكلمة
1,647 مداخلة برلمانية



الملخص التنفيذي ونطاق التقرير

يرصد التقرير أعمال مجلس النواب خلال أول 29 جلسة عامة من دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي الثالث، اعتماداً على 11 نشرة برلمانية رسمية تغطي الفترة من 12 يناير حتى 14 يوليو 2026.

11

نشرة برلمانية محل التحليل

29

جلسة عامة

99:19

ساعة ودقيقة من زمن الجلسات

1,322

مشاركة نيابية بالكلمة

1,647

مداخلة برلمانية

3:25

متوسط زمن الجلسة الواحدة

تنبيه منهجي: النشرة الأولى نشرت عدد الجلسات ومدتها، لكنها لم تنشر عدداً إجماليًا للنواب المتحدثين أو المداخلات. لذلك تشمل أرقام الوقت والجلسات كامل الفترة، بينما تشمل مؤشرات المشاركة والمداخلات الجلسات الـ 25 التي توافرت عنها هذه البيانات.

الخلاصة التنفيذية: بدأ الدور بمرحلة تأسيسية مكثفة لتشكيل أجهزة المجلس وانتخاب رئيسه ووكيله وهيئات مكاتب اللجان، ثم انتقل إلى جدول تشريعي ورقابي اتسع تدريجياً، وبلغت ذروته في يونيو مع مناقشة الموازنة والخطة والملفات الضريبية. وتكشف الأرقام عن نشاط مرتفع، مع تفاوت واضح في كثافة النقاش بين الجلسات والموضوعات.



أولاً: تأسيس المجلس وتشكيل أجهزته

خصص العدد الأول أربع جلسات في 12 و 14 يناير 2026، استغرقت إجمالاً 7 ساعات و 45 دقيقة. واتسمت هذه المرحلة بطابع إجرائي ومؤسسي، شمل أداء اليمين الدستورية، وانتخاب رئيس المجلس ووكيليه، واعتماد عضوية اللجان النوعية وانتخاب هيئات مكاتبها.

تعيين أعضاء المجلس

28

عضواً جرى تعيينهم بقرار رئيس الجمهورية رقم 16 لسنة 2026، وفق ما أوردته النشرة الأولى.

انتخاب رئيس المجلس

521

صوتاً حصل عليها المستشار هشام بدوي من أصل 570 صوتاً صحيحاً، مقابل 49 صوتاً للنائب محمود سامي الإمام.

انتخاب وكيل المجلس

495 / 516

حصل الدكتور عاصم الجزار على 516 صوتاً، والدكتور محمد الوحش على 495 صوتاً، وأعلننا فائزين بمنصبي الوكيلين.

استكمال الهيكل البرلماني

4

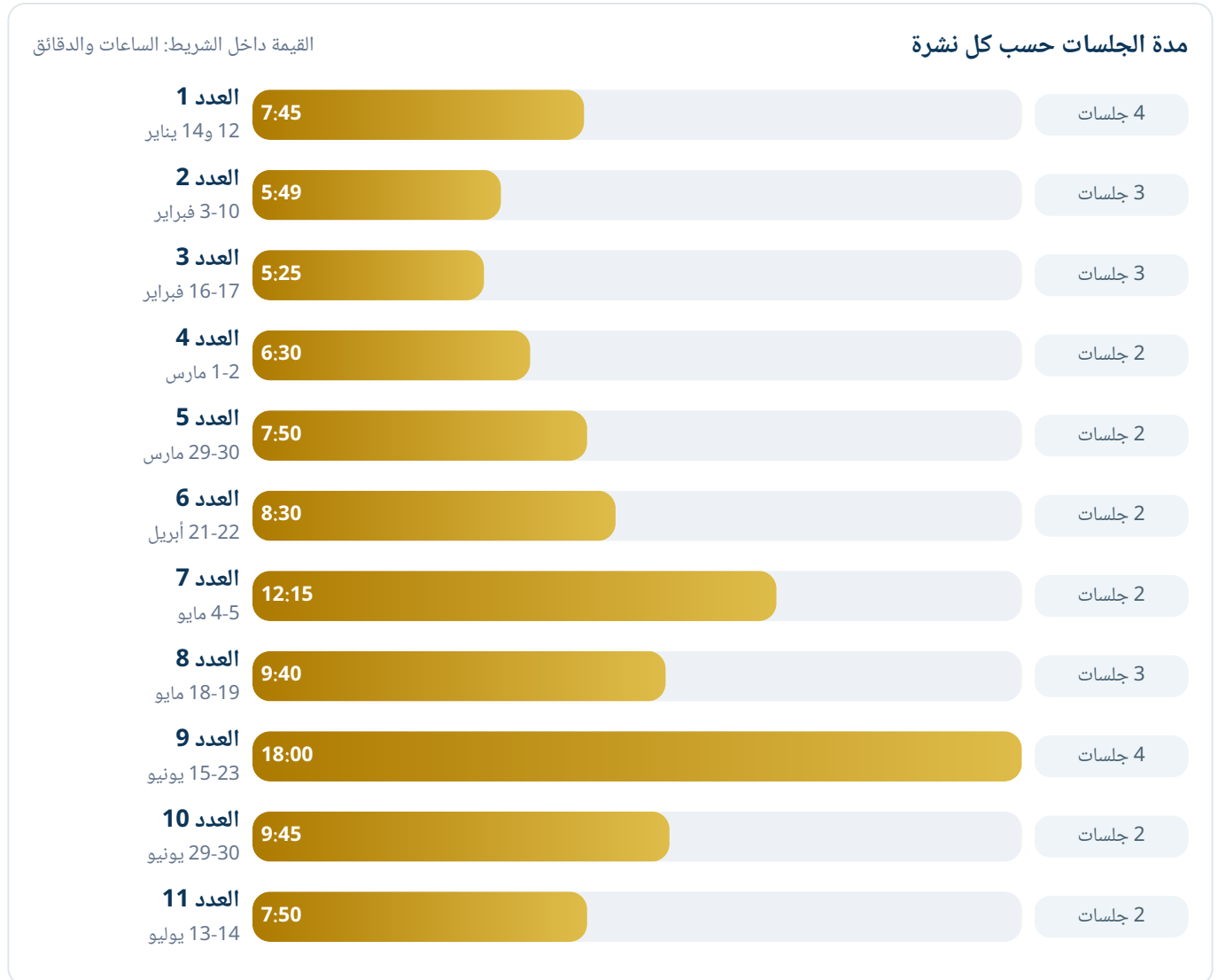
جلسات انتهت بإقرار عضوية اللجان النوعية وإعلان نتائج انتخابات هيئات مكاتبها.

قراءة تحليلية: إدراج النشرة الأولى يغير نطاق التقييم من «نشاط تشريعي ورقابي فقط» إلى تقييم أشمل يبدأ من بناء المؤسسة البرلمانية نفسها. وهو ما يفسر عدم توافر مؤشرات المداخلات والمتحدثين في هذه المرحلة الإجرائية.



ثانياً: تطور زمن الجلسات وعددها

بلغ إجمالي زمن الجلسات **99:19 ساعة**. ويبين الرسم أن ذروة الزمن البرلماني جاءت في العدد التاسع، الذي غطى أربع جلسات خلال 15-23 يونيو.



أطول فترة برلمانية

العدد التاسع: 18 ساعة موزعة على 4 جلسات، وشهد مناقشات الموازنة والخطة والملفات الضريبية.

أطول متوسط للجلسة

العدد السابع: 12 ساعة و 15 دقيقة خلال جلستين، بمتوسط يقارب 6 ساعات و 8 دقائق للجلسة.

أقصر متوسط للجلسة

العدد الثالث: 5 ساعات و 25 دقيقة خلال 3 جلسات، بمتوسط يقارب ساعة و 48 دقيقة للجلسة.

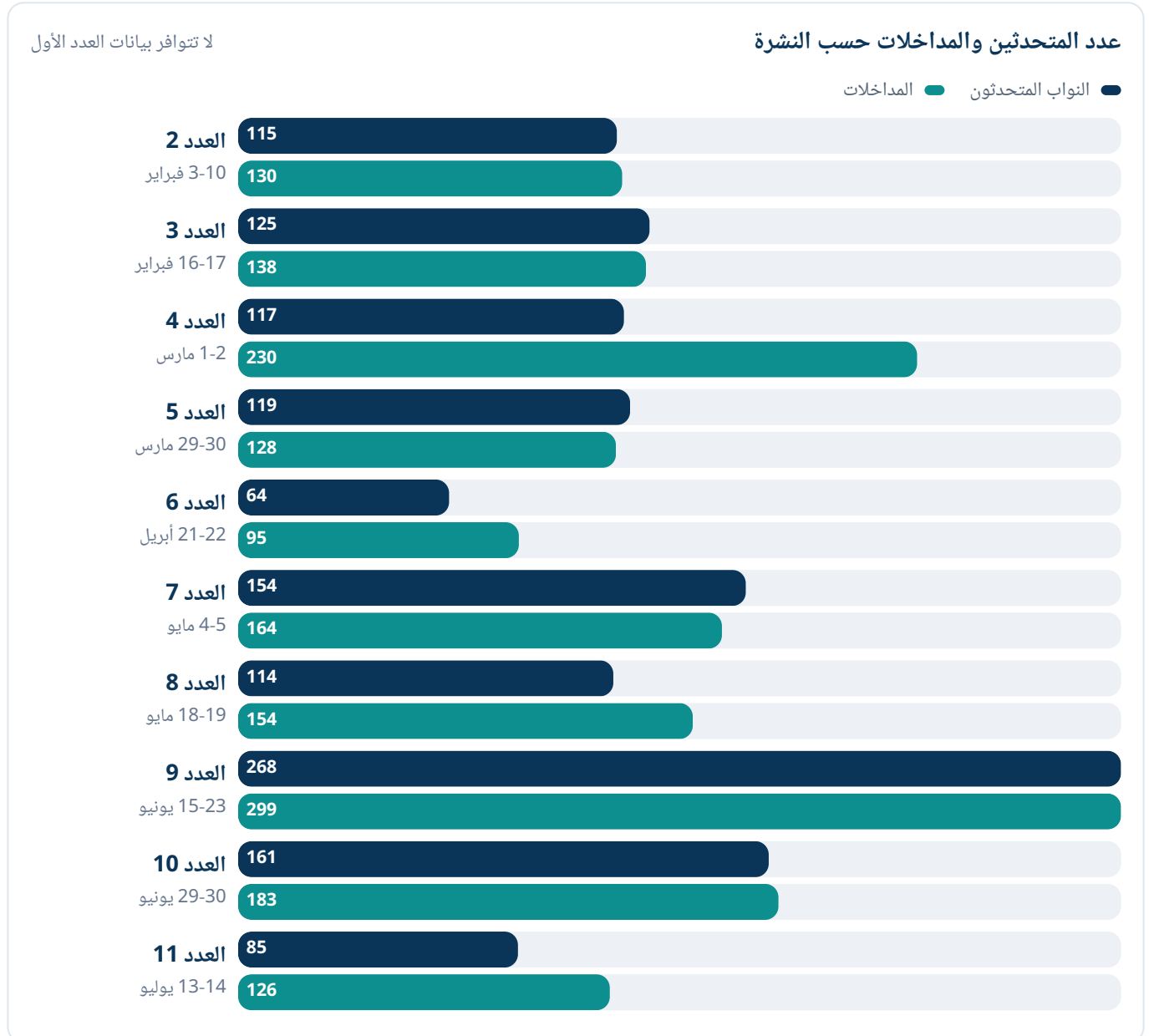
الاتجاه العام

ارتفع زمن العمل البرلماني بوضوح من مايو إلى يونيو، بالتزامن مع الحسابات الختامية والموازنة العامة.



ثالثاً: المشاركة النيابية والمداخلات

سجلت النشرات من العدد الثاني إلى الحادي عشر 1,322 مشاركة نيابية بالكلمة و1,647 مداخلة خلال 25 جلسة توافرت عنها بيانات المشاركة. ويعكس الفارق بين المؤشرين تعدد المداخلات داخل النقاشات، مع احتمال تكرار النائب نفسه عبر أكثر من جلسة أو نشرة.

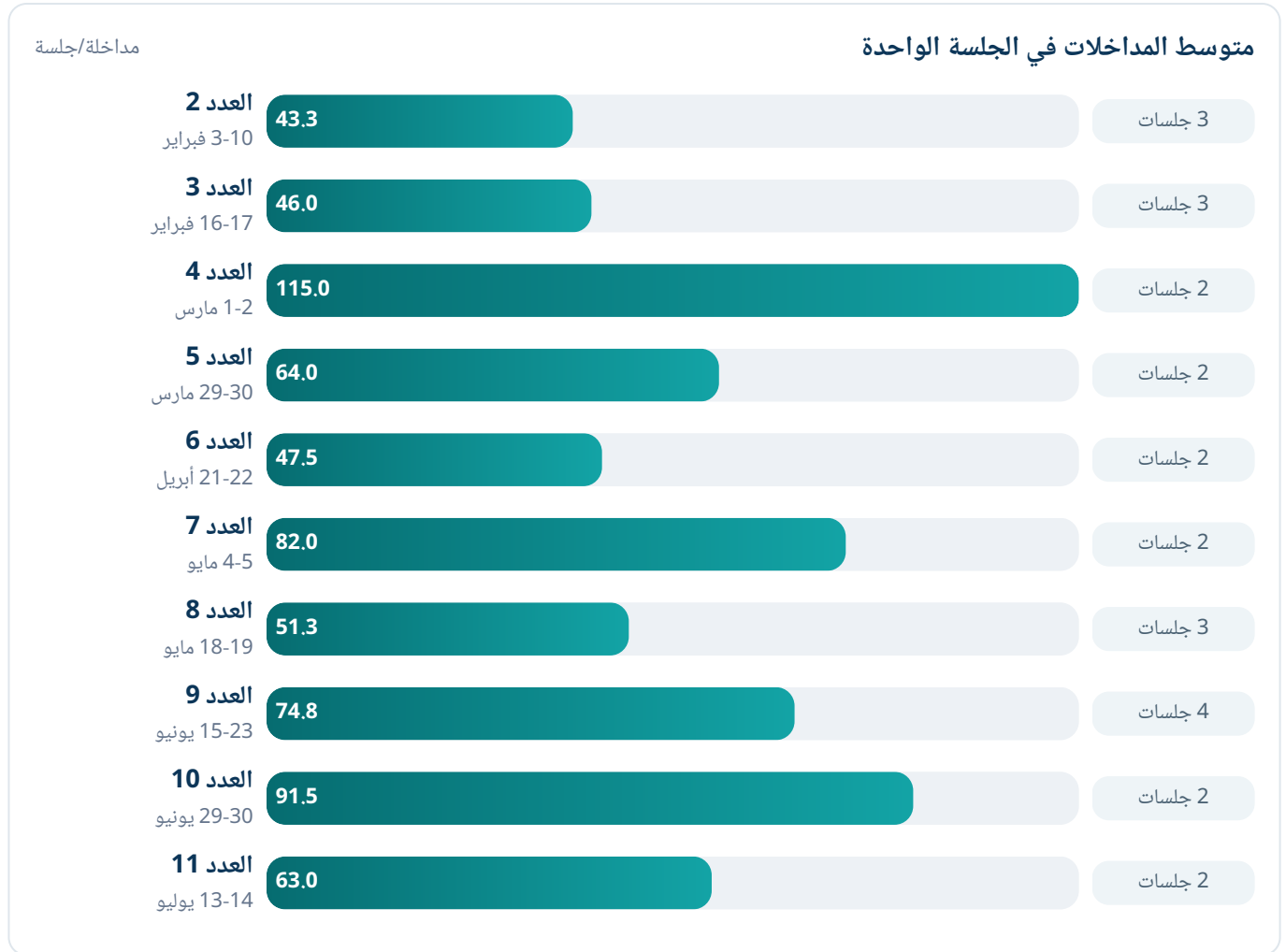


قراءة سريعة: سجل العدد التاسع أعلى مشاركة إجمالية بـ 268 مشاركة بالكلمة و 299 مداخلة، بينما سجل العدد السادس أقل مستوى بـ 64 مشاركة و 95 مداخلة. وبلغ المتوسط في الجلسات التي توافرت عنها البيانات نحو 53 مشاركة و 66 مداخلة، بمعدل 1.25 مداخلة مقابل كل مشاركة بالكلمة.



رابعاً: كثافة النقاش داخل الجلسات

يقيس هذا المؤشر متوسط عدد المداخلات لكل جلسة في الفترات التي توافرت عنها البيانات. وهو لا يعبر وحده عن جودة النقاش، لكنه يوضح درجة كثافة التفاعل.



أبرز نتيجة: سجل العدد الرابع، الخاص بجلستي 1 و2 مارس، أعلى كثافة بمتوسط **115 مداخلة لكل جلسة**. وجاء العدد العاشر ثانياً بمتوسط 91.5 مداخلة للجلسة، بينما بلغ أدنى مستوى في العدد الثاني نحو 43.3 مداخلة للجلسة.

وتشير المقارنة بين الزمن وعدد المداخلات إلى أن طول الجلسة لا يعني تلقائياً زيادة كثافة النقاش؛ فجلسات أبريل امتدت 8 ساعات ونصف لكنها سجلت 95 مداخلة فقط، في حين سجلت جلستا مطلع مارس 230 مداخلة خلال 6 ساعات ونصف.



خامساً: الخريطة التشريعية

بحصر العناوين التشريعية الرئيسية المرقمة في الأعداد من الثاني إلى الحادي عشر، يظهر أن المجلس نظر 26 ملفاً تشريعياً رئيسياً خارج حزم الموازنة والحسابات الختامية. ويقصد بالملف مشروع القانون المميز في عناوين النشرات، سواء نوقش أو أقر خلال الفترة.

حصر تحليلي للعناوين المرقمة

توزيع 26 ملفاً تشريعياً رئيسياً حسب الموضوع

ملفات مؤسسية وتنظيمية

8 ملفات - 30.8%

نقابة المهن الرياضية، الخدمة العسكرية والوطنية، سجل المستوردين، الأنشطة النووية، المنافسة، التنظيم النقابي، الأمن والأمان البيولوجي، وجهاز مستقبل مصر.

ملفات ضريبية ومالية

8 ملفات - 30.8%

الضريبة العقارية، المنازعات الضريبية، الإجراءات الضريبية، الدمغة، أرباح الشركات المملوكة للدولة، القيمة المضافة، رسوم تنمية الموارد، وضريبة الدخل.

الطاقة والبتترول

7 ملفات - 26.9%

خمسة مشروعات للبحث عن البترول والغاز والزيوت الخام في مارس، ومشروعان إضافيان في يونيو.

الحماية الاجتماعية والصحة والعمل

3 ملفات - 11.5%

التأمينات والمعاشات، التأمين الصحي الشامل، والعلاوات والحافز الإضافي.

59

مشروع قانون لربط الحسابات الختامية لموازنات الهيئات العامة الاقتصادية عن السنة المالية 2024/2025، وردت ضمن العدد السابع.

65

مشروع قانون لربط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية 2026/2027، وردت ضمن حزمة الموازنة في العدد التاسع.

ملاحظة: لم تُجمع أرقام حزم الموازنة والحسابات الختامية مع رقم 26، حتى لا يحدث خلط بين الملفات الرئيسية والحزم التي تضم عشرات مشروعات القوانين الفنية.



سادساً: الأدوات البرلمانية والقرارات

96

اقتراحاً برغبة وافق المجلس على ما انتهت إليه لجنة الاقتراحات والشكاوى بشأنها

30

قراراً جمهورياً وافق عليها المجلس بحسب الملخصات المنشورة

59

مشروع حساب ختامي لهيئات اقتصادية

65

مشروع موازنة لهيئات اقتصادية

26

ملفاً تشريعياً رئيسياً خارج حزم الموازنة

4

جلسات في ذروة النشاط خلال العدد التاسع

يعكس رقم 96 اقتراحاً برغبة حضوراً واضحاً للأداة المرتبطة بالمطالب الخدمية والمحلية، وقد وردت الأعداد الصريحة في نشرات مارس وأبريل ومايو ويونيو. كما تُظهر الموافقة على 30 قراراً جمهورياً جانباً من الدور الدستوري للمجلس في نظر الاتفاقات والقرارات المحالة إليه.

وكان ملف الموازنة والحسابات الختامية هو الأثقل من حيث الحجم الفني؛ إذ جمع بين مناقشة البيانات الحكومية وتقارير لجنة الخطة والموازنة وموازنات الجهات والهيئات الاقتصادية، مع تسجيل ملاحظات النواب وتوصيات اللجان.



سابعاً: قراءة تقييمية للأداء

البناء المؤسسي	اكتمل سريعاً في بداية الدور. انتهت الجلسات الأربع الأولى إلى انتخاب رئيس المجلس ووكيليه وتشكيل اللجان النوعية وهيئات مكاتبها، بما أتاح الانتقال إلى العمل التشريعي والرقابي.
النشاط التشريعي	مرتفع ومتعدد الموضوعات. انتقل جدول الأعمال من تنظيم المهن والمؤسسات إلى الحماية الاجتماعية والحسابات الختامية ثم الضرائب والموازنة، واختتم بملف إعادة تنظيم جهاز مستقبل مصر.
المشاركة في النقاش	نشطة لكنها متذبذبة. الفروق الكبيرة بين 95 و299 مداخل في النشرة الواحدة تشير إلى ارتباط المشاركة بثقل الملفات وطبيعة جدول الأعمال.
الرقابة المالية	بارزة. مناقشة الحسابات الختامية والموازنة والخطة وموازنات الهيئات الاقتصادية تمثل أحد أهم محاور الفترة.
الأدوات الخدمية	حاضرة بوضوح. الموافقة على توصيات لجنة الاقتراحات والشكاوى بشأن 96 اقتراحاً برغبة تدل على نشاط مرتبط بالقضايا المحلية والخدمية.
الشفافية والقياس	تحتاج إلى تطوير. النشرات تقدم ملخصات مفيدة، لكنها لا توفر في صورة موحدة بيانات الحضور والتصويت ومدة حديث كل نائب والاستجابات الحكومية ونتائج التنفيذ.
أثر التشريعات	لا يمكن الحكم عليه من النشرات وحدها. قياس الأثر يتطلب متابعة إصدار اللوائح التنفيذية وبدء التطبيق واستجابة الجهات التنفيذية للتوصيات والأدوات الرقابية.

التقييم العام: اتسمت الفترة بإنجاز سريع للبناء المؤسسي، ثم كثافة تشريعية ومالية واضحة ومستوى مرتفع من المداخلات. لكن الحكم على الكفاءة النهائية يحتاج إلى الربط بين ما نوقش وأقر وبين أثره التنفيذي على المواطنين والخدمات والاقتصاد.



ثامناً: توصيات لتعزيز قياس أداء البرلمان

- 1 إطلاق لوحة بيانات مفتوحة تتضمن لكل جلسة: المدة، الحضور، المتحدثين، المداخلات، التصويت، مشروعات القوانين، والأدوات الرقابية.
- 2 الفصل بين عدد النواب الفريدين وعدد مرات الحديث حتى يكون مؤشر المشاركة أكثر دقة وقابلية للمقارنة.
- 3 تتبع دورة مشروع القانون من الإحالة إلى اللجنة، ثم المناقشة والموافقة النهائية والنشر واللائحة التنفيذية.
- 4 ربط الاقتراحات والتوصيات بالاستجابة الحكومية مع تحديد الجهة المسؤولة وموعد الرد ونسبة التنفيذ.
- 5 نشر سجلات التصويت والحضور بصورة قابلة للبحث، بما يعزز المساءلة ويتيح تقييم أداء الكتل والنواب.
- 6 إصدار تقرير أداء ربع سنوي موحد يجمع بين الأرقام والتحليل الموضوعي وقياس الأثر التنفيذي.

الخلاصة

تكشف النشرات الإحدى عشرة عن مجلس بدأ دور انعقاده بمرحلة تأسيسية مكتملة، ثم تعامل خلال 29 جلسة و99 ساعة و19 دقيقة مع أجندة واسعة ومركبة. وكانت ذروة النشاط في يونيو من حيث الزمن والمشاركة وحجم الملفات المالية. ومع ذلك، تظل الحاجة قائمة إلى تحويل النشرات الدورية إلى قاعدة بيانات متكاملة تسمح بتقييم أدق للأداء والنتائج والأثر على أرض الواقع.



ملحق: البيانات الرقمية التفصيلية

العدد	الفترة	الجلسات	المدة	المتحدثون	المداخلات	مداخلات/جلسة
1	12 و 14 يناير	4	7:45	غير منشور	غير منشور	-
2	3-10 فبراير	3	5:49	115	130	43.3
3	16-17 فبراير	3	5:25	125	138	46.0
4	1-2 مارس	2	6:30	117	230	115.0
5	29-30 مارس	2	7:50	119	128	64.0
6	21-22 أبريل	2	8:30	64	95	47.5
7	4-5 مايو	2	12:15	154	164	82.0
8	18-19 مايو	3	9:40	114	154	51.3
9	15-23 يونيو	4	18:00	268	299	74.8
10	29-30 يونيو	2	9:45	161	183	91.5
11	13-14 يوليو	2	7:50	85	126	63.0
الإجمالي		29	99:19	*1322	*1647	*65.9

* أرقام المتحدثين والمداخلات ومتوسط المداخلات محسوبة للـ 25 جلسة التي نشرت عنها هذه البيانات. أما إجمالي الجلسات والمدة فيشمل الجلسات الـ 29 كاملة. تم تحويل الساعات والدقائق إلى دقائق لإنتاج المتوسطات ثم أعيد عرضها في صورة ساعات ودقائق.



المصادر وملاحظات التوثيق

اعتمد التقرير على النشرات الإحدى عشرة المرفوعة، وبصفة خاصة صفحات «في هذا العدد» والعناوين التشريعية الرئيسية وصفحات تشكيل أجهزة المجلس في العدد الأول.

1. العدد 1: Bulletin_153.pdf - صفحتا «في هذا العدد» (ص 3-4 بالنشرة) وصفحات تشكيل أجهزة المجلس.
2. العدد 2: Bulletin_154.pdf - صفحة «في هذا العدد» (ص 3 بالنشرة).
3. العدد 3: Bulletin_155.pdf - صفحة «في هذا العدد» (ص 3 بالنشرة).
4. العدد 4: Bulletin_156.pdf - صفحة «في هذا العدد» (ص 3 بالنشرة).
5. العدد 5: Bulletin_157.pdf - صفحة «في هذا العدد» (ص 3 بالنشرة).
6. العدد 6: Bulletin_158.pdf - صفحة «في هذا العدد» (ص 3 بالنشرة).
7. العدد 7: Bulletin_159.pdf - صفحة «في هذا العدد» (ص 3 بالنشرة).
8. العدد 8: Bulletin_160.pdf - صفحة «في هذا العدد» (ص 3 بالنشرة).
9. العدد 9: Bulletin_161.pdf - صفحتا «في هذا العدد» (ص 3-4 بالنشرة).
10. العدد 10: Bulletin_162.pdf - صفحة «في هذا العدد» (ص 3 بالنشرة).
11. العدد 11: Bulletin_163.pdf - صفحة «في هذا العدد» (ص 3 بالنشرة).

ملاحظات التوثيق

- رقم 26 هو حصر تحليلي لمشروعات القوانين الرئيسية المرقمة خارج حزم الموازنة والحسابات الختامية.
- رقما 59 و65 وردا صراحة في ملخصي العددين السابع والتاسع بشأن مشروعات قوانين الحسابات الختامية وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية.
- رقم 96 هو مجموع الاقتراحات برغبة التي وردت أعدادها صراحة في ملخصات الأعداد الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع.
- رقم 30 هو مجموع قرارات رئيس الجمهورية التي وردت أرقامها صراحة ضمن ملخصات الجلسات محل التحليل، ولا يشمل قرارات الدعوة والتعيين الإجرائية في العدد الأول.
- نتائج انتخاب رئيس المجلس ووكيليه مأخوذة من الصفحات المخصصة لإعلان نتائج الانتخابات في العدد الأول.